

E



()

/ -

/

.

⋮
⋮
⋮

السبل المستدامة لكسب العيش لتعزيز التنمية
الريفية في منطقة الأسكوا

بيروت في
21/22 كانون الأول 2009

Ministry of Agriculture

**Rural Development and Natural
Resource Directorate**

Mona Assaf
Agricultural Engineer
&
Expert in Nutrition

LEBANON

مقدمة

- إن أي استشراف لمستقبل القطاع الزراعي والريفي في لبنان، لا بد أن يكون مرتبطاً بمفهوم التنمية المستدامة المعاصر
- الذي يطال جوانب متعددة تتخطى الجانب الاقتصادي لتشمل أبعاداً اجتماعية وبيئية
- مما يتطلب عمل المؤسسات الرسمية والخاصة، لجعلها جزءاً من سياسة مجتمعية شاملة.
- يمثل مردود الإستثمار والدخل الزراعي أهم المعايير التي تحدد اختيارات التنمية الزراعية،

مقدمة (يتبع)

- في حين تلعب المعايير الاجتماعية والبيئية دوراً مهماً إذا ما اعتمدنا مفهوم التنمية الريفية.
- من هذا المنطلق، يركز مفهوم تنمية القطاع الزراعي، الذي هو مصدر الدخل الأساسي لسكان الريف ويلعب دوراً مهماً للحد من الهجرة الريفية، على:
 - ❖ البعد الاقتصادي،
 - ❖ البعد البيئي،
 - ❖ البعد الاجتماعي

مقدمة (يتبع)

- **البعد الاقتصادي** الذي يتطلب نظاماً اقتصادياً يمكن من توفير منتجات تلبي الطلب الداخلي ولها قدرة تنافسية لولوج الأسواق الخارجية.
- **البعد البيئي**: فالتدهور البيئي في لبنان يشكل كلفة اقتصادية واجتماعية متعددة الجوانب وخطراً صحياً واجتماعياً واقتصادياً بالنسبة للمجتمع وعبئاً متفاقماً بالنسبة للأجيال المقبلة.

مقدمة (يتبع)

- **البعد الاجتماعي** يركز على مبادئ أساسية منها:
 - الحد من الهجرة الريفية
 - الإنماء المتوازن
 - محاربة الفقر وسوء التغذية
 - توفير مفهوم الأمن الغذائي من حيث الكمية والنوعية والأسعار وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار مشكلة انتشار الفقر والتهemis الاجتماعي، خصوصاً في المناطق الريفية.
 - ضرورة مشاركة الشباب في التنمية، ونشر المعرفة، والنهوض بدور المرأة في المجتمع (خصوصاً المجتمع الريفي).

مقدمة (يتبع)

- إن الاهتمام بالواجهة الاجتماعية للتنمية يستلزم: تنشيط المجتمع المدني، وترسيخ الوجه الثقافي المرتبط بالمجال الزراعي والريفي في لبنان.
- وذلك للحد من الهجرة إلى المدينة أو إلى الخارج سعياً وراء الرزق والحصول على فرص للنجاح.

دور وزارة الزراعة والأبعاد التنموية

- لحظت القوانين التي حددت صلاحيات وزارة الزراعة دوراً أساسياً لها في التنمية.
- فمنحتها دوراً مباشراً في إدارة الموارد الطبيعية (مياه الري، الغابات والأحراج، المراعي) وبرنامج التنمية الريفية وحماية أهل الريف
- وقد خصصت الوزارة لموضوع التنمية الريفية محورين، الخامس والسابع، ضمن المحاور السبعة لأستراتيجية التنمية الزراعية (2005 – 2009) (التي لم تتبناها الحكومة).

دور وزارة الزراعة والأبعاد التنموية

يتبع

- وكانت محاور الاستراتيجية كالتالي:
 - ❖ المحور الأول: ترشيد استعمال مياه الري
 - ❖ المحور الثاني: حسن استخدام الأراضي
 - ❖ المحور الثالث: اعتماد تقنيات فعّالة
 - ❖ المحور الرابع: تنشيط سلاسل الانتاج وتفعيل التسويق الزراعي والتصدير
 - ❖ المحور الخامس: دمج مفهوم المناطق ضمن التنمية الزراعية والريفية
 - ❖ المحور السادس تطوير المؤسسات العامة والخاصة
 - ❖ المحور السابع : تنظيم مشاركة وارتباط العناصر الفاعلة في التنمية الريفية

دور وزارة الزراعة والأبعاد التنموية

يتبع

- هدفت الوزارة من خلال دمج مفهوم المناطق ضمن التنمية الزراعية والريفية (المحور الخامس)، إلى دمج الخصوصيات المناطقية على مستوى تنظيم القطاع الزراعي وترابطه مع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والوطنية

دور وزارة الزراعة والأبعاد التنموية

يتبع

- كما أن تنظيم مشاركة وارتباط العناصر الفاعلة في التنمية الريفية (المحور السابع)، عبر مراجعة الإطار المؤسسي سواء على مستوى العام أو الخاص، إلى جانب دمج الخصوصيات المناطقية، يكونان المنطلق الأساسي لفتح المجال أمام مساهمة كل الفعاليات
- وخلق ترابط متين بين التنمية الزراعية والريفية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
- وخلق فرص جديدة لتطور الأنشطة الاقتصادية الأخرى ضمن المجال الريفي (السياحة ريفية، التصنيع، الخدمات...)

معوقات وزارة الزراعة

- لم يوفر الإطار الاقتصادي العام مناخاً إيجابياً للزراعة، خصوصاً أن جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة تخصص لخدمة الدين العام الأمر الذي يقلص من مستوى الاستثمارات ويحدّ، بالتالي، من تطوير القطاع الزراعي وقدرته على المنافسة.
- فموازنة وزارة الزراعة أقل من 0.5% من الموازنة العامة، بما فيه المشروع الأخضر ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية التابعين لها.
- وهذه هي إحدى العوامل الرئيسية التي تحد من قدرة وزارة الزراعة من القيام بدور فاعل في تطوير القطاع الزراعي وبالتالي التنمية الريفية التي هي ضمن صلاحياتها.

معوقات وزارة الزراعة يتبع

- يبقى التنسيق بين مختلف المؤسسات محدوداً جداً، مما يزيد من حدة الاشكاليات، خاصة مشاريع التنمية الريفية التي تتبناها عدة مصادر والتي تساهم نوعاً ما في شكلها الحالي غير المنسق في تشتت العمل التنموي،
- وهذا ما يؤدي إلى محدودية الاستيعاب الرشيد لكل الامكانيات المتاحة.

شكراً